

تحرك عاجل

مدافع عن حقوق الإنسان يُضرب عن الطعام

لا يزال مدافع حقوق الإنسان البارز أحمد منصور مضرّبًا عن الطعام منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، احتجاجًا على ظروف سجنه ومحاكمته الجائرة؛ حيث أُدين وصدّر بحقه حكم بالسجن لمدة 10 أعوام، لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير. وأُدين بتهم تضمنت "الإساءة إلى هيبة ومكانة الدولة ورموزها" الذين تضمنوا قادتها، و"نشر معلومات مغلوبة والإضرار بسمعة الإمارات في الخارج"، و"تصوير الإمارات العربية المتحدة كدولة خالية من القانون". ويُعد أحمد منصور سجين رأي.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب الرئيس ورئيس الوزراء

مكتب رئيس الوزراء

صندوق بريد 212000

دبي، الإمارات العربية المتحدة

الفاكس: +97144404433

البريد الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت: [https://uaecabinet.ae/en/contact-the-prime-](https://uaecabinet.ae/en/contact-the-prime-minister)

[minister](https://uaecabinet.ae/en/contact-the-prime-minister)

تويتر: HShkMohd@

صاحب السمو،

تحية طيبة وبعد ...

لا يزال مدافع حقوق الإنسان أحمد منصور مضرًا عن الطعام منذ أكثر من ثلاثة أسابيع، احتجاجًا على أوضاع احتجازه ومحاكمته الجائرة. فقد أيدت دائرة أمن الدولة بالمحكمة الاتحادية العليا الحكم بسجنه لمدة عشرة أعوام في أبو ظبي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 على خلفية عمله في مجال حقوق الإنسان، إذ اتهم ب"الإساءة إلى هيبة ومكانة الدولة ورموزها" الذين تضمنوا قادتتها، و"نشر معلومات مغلوبة والإضرار بسمعة الإمارات في الخارج"، و"تصوير الإمارات العربية المتحدة كدولة خالية من القانون".

ووفقًا للمعلومات الواردة، فإن أحمد قد يكون محتجزًا إما بسجن الصدر أو سجن الوثبة، واللذين يقعان بعاصمة الإمارات العربية المتحدة أبو ظبي. كما يُحتجز قيد الحبس الانفرادي في ظل أوضاع سيئة منذ اعتقاله في 20 مارس/آذار 2017. وتنص "قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" (قواعد نيلسون مانديلا) على أن الحبس الانفرادي لما يزيد عن 15 يومًا يصل إلى درجة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

لذا نحث سموكم على إلغاء الحكم بإدانة أحمد منصور وسجنه، والإفراج عنه فوراً دون أي شرطٍ أو قيد، إذ أنه سجين للرأي لم يُعتقل سوى لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، الذي يتضمن عمله في مجال حقوق الإنسان. وندعوكم أيضاً إلى العمل على تحسين أوضاع احتجازه، ريثما يُفرج عنه، بما يتماشى مع المعايير الدولية، وكذلك ندعوكم إلى العمل على عدم تعرضه للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة سبل الوصول إلى أسرته والحصول على أي رعاية صحية تتطلبها حالته، على الفور وبصفة منتظمة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أحمد منصور مدون وشاعر ومدافع بارز عن حقوق الإنسان، حاصل على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان المرموقة في 2015. كما أنه عضو باللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة "هيومان رايتس ووتش" غير الحكومية، وكذلك عضو باللجنة الاستشارية لـ"مركز الخليج لحقوق الإنسان". ودأب على توثيق وضع حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة منذ 2006؛ وكان يدافع علناً عن حقوق الإنسان على مدونته، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي وفي المقابلات التي تجريها معه وسائل الإعلام الدولية؛ كما أن أحمد منصور صديق دائم وجدير بالثقة لمنظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان.

وقد عملت منظمة العفو مع أحمد منصور على نحوٍ وثيق للغاية على مدار أعوامٍ، معتمدةً على أفكاره ومعلوماته، في الوقت الذي بدأت فيه الإمارات العربية تضيق الخناق على المجتمع المدني بالبلاد. وحتى وقت اعتقاله، كان أحمد منصور الصوت المستقل الوحيد الذي ظل يندد علناً بانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، عبر مدونته وحسابه على تويتر. ومنذ ذلك الحين، لم ترد معلومات موثوقة تذكر حول وضع حقوق الإنسان بالإمارات العربية المتحدة.

وكان أحمد منصور قد اعتُقل بمنزله في إمارة عجمان، بالإمارات العربية المتحدة في 20 مارس/آذار 2017. وبعد مرور عام، بدأت محاكمته أمام دائرة أمن الدولة بمحكمة الاستئناف الاتحادية. وفي 29 مايو/أيار 2018، حُكم على أحمد منصور بالسجن لمدة عشرة أعوامٍ، ودفع غرامة مالية قدرها مليون درهمٍ إماراتي (حوالي 270 ألف دولارٍ أمريكي). كما أمرت المحكمة أيضاً بأن يُوضع تحت المراقبة لمدة ثلاثة أعوامٍ بعد الإفراج عنه. وكان قد أُدين بتهمٍ تضمنت "الإساءة إلى هيبة ومكانة الدولة ورموزها" الذين تضمنوا قاداتها، و"نشر معلومات مغلوبة والإضرار بسمعة الإمارات في الخارج"، و"تصوير الإمارات العربية المتحدة كدولة خالية من القانون". كما اتُهم أيضاً بـ"التعاون مع منظمة إرهابية تعمل خارج البلاد"، إلا أن دائرة أمن الدولة، التي أيدت الحكم بإدانتته وسجنه، برأت ساحته من هذه التهمة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2018.

ومنذ اعتقاله، لم يتلق أحمد من أسرته سوى عددًا قليلاً جدًا من الزيارات تمت تحت قيود، داخل مكاتب حكومية في بادئ الأمر بدلاً من السجن. ومنذ صدور الحكم عليه، تمت تلك الزيارات بسجن الوثبة، إلا أن التحقق من مكان احتجازه يظل أمرًا غير ممكن؛ فقد يكون محتجزًا بسجن الصدر المجاور.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدك

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 21 مايو/أيار 2019

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: أحمد منصور (صيغ الذكر)